

إلغاء تجارة الرقيق مقدّمة لاحتلال القارة الإفريقية (1807-1890م)

The abolition of the slave trade was a prelude to the occupation of the African continent (1807-1890 AD)youcef slimani د/ يوسف سليمان¹جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة Université Djilali Bounaama- Khemis Miliana¹

المؤلف المرسل: د/ يوسف سليمان، youcef slimani البريد الإلكتروني: y.slimani@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/09 تاريخ القبول: 2025/11/18 تاريخ النشر: 2025/12/28

الملخص:

اعتبرت عملية إلغاء تجارة الرقيق في القارة الإفريقية من قبل بعض القوى الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا، عملية مراوغة وتمهيد لأكبر مشروع استعماري في القارة، فبعد ضياع مصالحهم في العالم الجديد رجعوا للقارة الأفريقية من باب محاربة تجارة الرقيق حتى يتمكنوا من التوغل ورسم المعالم الكبرى للاستحواذ على القارة، وتعويض ما ضاع منهم في قارة أمريكا، فكانت بريطانيا على رأس هذه العملية، مستغلة محطاتها التجارية على طول الساحل الإفريقي في إقناع القوى الأوروبية الضعيفة من جهة، ورؤساء القبائل والعشائر من جهة أخرى في القارة بضرورة التخلي عن تجارة الرقيق، والبدء في إعمار القارة، لكن في الواقع كان مشروع تمهيدي لاحتلال القارة الإفريقية، فكان عام 1807 البداية الفعلية لتنفيذ مشروعها، وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت القارة الإفريقية معظمها تحت الاستعمار الأوروبي

الكلمات المفتاحية: تجارة الرقيق، إلغاء، القارة الإفريقية، الدول الأوروبية، احتلال

Abstract:

The abolition of the slave trade in Africa was considered a deceptive process and a prelude to the largest colonial project on the continent. After the loss of European interests in the New World, they returned to the African continent under the pretext of fighting the slave trade so that they could colonize the continent. Britain was at the forefront of this process, exploiting its trading stations along the

African coast to convince the weak European powers, and the chiefs of the tribes and clans on the continent of the necessity of abandoning the slave trade. However, in reality, it was a preliminary project to occupy the African continent. The year 1807 was the actual beginning of the implementation of its project, and in the last quarter of the nineteenth century, the African continent was mostly under occupation.

Keywords: Slave trade, abolition, African continent, European countries, occupation.

1. مقدمة:

خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بدأت الكثير من الدول الأوروبية تفقد مصالحها في العالم الجديد بسبب استقلال الدول هناك، وبالتالي ضياع مصالحها هناك خصوصا ما كانت تجنيه من تجارة الرقيق وهو ما انعكس سلبا عليهم، حيث كانت تمثل موردا اقتصاديا كبيرا لأزيد من ثلاث قرون، ولتعويض هذه الخسائر كان على الدول الاستعمارية الأوروبية العودة إلى القارة الإفريقية وإيجاد مناطق نفوذ وأسواق تعوّض به ما ضاع منها في العالم الجديد، ولتحقيق ذلك اتخذت محاربة تجارة الرقيق بداعي الإنسانية ذريعة للتوغل في إفريقيا وتهيئة الوضع لاستعمارها والسيطرة على خيراتها، وكانت بريطانيا السبّاقة في اتخاذ هذا الأمر، حيث جندت كل الوسائل التي تمكنها من إلغاء تجارة الرقيق وطرد القوى الأوروبية الضعيفة التي لا يمكنها خوض غمار الاستعمار في القارة لتحقيق مآربها هناك وعليه تكون إشكالية هذا البحث على نحو: هل كانت الأخلاق، أم الاقتصاد، أم النشاط الاجتماعي هي التي جعلت إلغاء العبودية واقعا ملموسا؟ أم كان استعمار القارة والسيطرة على خيراتها هي من وراء ذلك؟.

2.2. بداية حركة مقاومة تجارة الرقيق في أوروبا:

قبل نهاية القرن الثامن عشر، بدأت أقلية من الأوربيين تدرك بعض الأخطاء في الأعمال التجارية الخاصة بشراء العبيد من إفريقيا ونقلهم عبر الأطلنطي لبيعهم في أمريكا، وفي ذلك الوقت لم تكن أوروبا في حاجة إلى رقيق إفريقيا، لذلك بدأ الرجال والسفن في إنهاء رحلاتهم إلى موانئ أوروبا مثل ليفربول، ومانتس، وأمستردام، ولكن في هذه الفترة كان العبيد فقط ينقلون بين غرب إفريقيا وأمريكا، وكان العبيد الإفريقيون الذين وجدوا في أوروبا في ذلك الوقت قليلي العدد.

وكانت الكنيسة الكاثوليكية قد حرمت على أعضائها الاشتغال في تجارة الرقيق (فالقاعدة تنص على أنه من الخطأ أن يشتري ويبيع الرجال والنساء الذين يؤسرون عن عمد للاستعباد)، ومع ذلك لم يحظر امتلاك العبيد بل ظل تجار من أقطار كاثوليكية يعملون بهذه التجارة مثلما يعمل بها تجار من الأقطار البروتستانتية.¹

أما عند السياسيون ورجال الدولة في الدول الاستعمارية والتجارية بغرب أوروبا فقد اعتقدوا أن العبودية وتجارة الرقيق أنها تجارة شرعية من وجهة نظرهم؛ بل واعتبروها من الملكيات الخاصة، ومن النشاط التجاري الكبير الذي يمثل بالنسبة لهم القوة والرخاء القومي، وكانت تجارة الهند الغربية قد ساهمت إلى حد كبير في ثراء وقوة هذه الدول، كما كان زراع الهند الغربية يؤثران في مجالس الدولة حتى أن قادة هؤلاء المزارعين قد أبدوا رأي المزارعين الخاص باعتبار العبيد ملكية خاصة، لأن السكر والمحاصيل الاستوائية الأخرى المرغوب في زراعتها، لا يمكن انتاجها دون الاعتماد على العبيد.²

ولم يوجد بلد مثل بريطانيا دارت فيه مناقشات للدفاع عن تجارة الرقيق ومزارعهم أقوى من بريطانيا نفسها، ولكن كانت هذه المناقشات جميعها مادية، ففي بريطانيا كان في الإمكان إشعال مناقشات حامية، ولكنها كانت في الحقيقة مادية بحتة، وقد ازدادت حدة هذه المناقشات في نهاية القرن الثامن عشر، ففي ذلك الوقت كانت بريطانيا قد سيطرت على تجارة العالم؛ بل وسيطرت بسهولة على عدد من الأسواق الأخرى في آسيا وأمريكا.³

وفي نهاية القرن الثامن عشر، كان هناك تنظيم جيد وقوي استطاع الرجال الراغبون في القضاء على تجارة الرقيق القيام من خلاله بحملة دعائية لإقناع الشعب البريطاني بأضرار تجارة الرقيق غير الشرعية، والظلم الذي يتعرض له عبيد المزارع، وقد أتاح هذا العمل الفرصة أمام هؤلاء الرجال الذين أرادوا أن يقضوا على تجارة الرقيق، وفي بداية عام 1765م أعدت هذه الحملة الدعائية بمعرفة مجموعة من الأشخاص المثاليين،

بالاشتراك مع الإنجلييين أو الكويكرز⁴ للعمل على القضاء على تجارة الرقيق⁵، وكان من أبرز أعضاء هذه الجماعة "جرانفيل شارب"⁶، وتوماس كلاركسون⁷، ووليم ويلبرفورس، وقد تمكنت هذه الجماعة من تحقيق عدة إنجازات أساسية، أبرزها ما كان قد أنجز في عام 1772 بمعرفة كبير قضاة إنجلترا، واللورد منسفيلد الذي كان قد أعلن أن وضع الرق أصبح شنيعاً ولا بد من مساندة هذه الحركة بقانون إيجابي لأنه لا يوجد بإنجلترا قانون مثل هذا.⁸

كما ساند هذا الأمر كل من وليام بيت (*William Pitt*)، الذي كان رئيساً للوزراء مرتين (1783-1801)، و (1804-1806)، وعمل هؤلاء على تأسيس لجنة الغرض منها هو اتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدة رقيق أمريكا وتخليصهم من قبضة البيض هناك، وقد أطلق عليها اسم (لجنة الاجتماع السنوي على تجارة الرقيق)، تم تأسيسها عام 1973 وبدعم من جماعة الكويكرز.⁹

وعمل وليام ولبرفورس وجرانفيل شارب ومجموعة أخرى ممن تزعموا قضية الدفاع عن تحرير الرقيق عام 1786م من جمع المساعدات لفائدة هذه الفئة أطلقوا على أنفسهم اسم جماعة كلافام¹⁰ (*Clapham Community*)، نسبة إلى ضاحية كلافام القريبة من العاصمة لندن، وواصلوا نشاطهم بإنشاء لجنة أخذت اسم (لجنة إيغاثة الفقراء السود)، تقوم بتوزيع المساعدات الغذائية يومياً على هؤلاء الرقيق، وتجمع التبرعات المالية، حيث استطاعت جمع مبلغ مالي قدر بـ: 800 جنيه استرليني.¹¹

وتأسست في بريطانيا أيضاً جمعية مناهضة تجارة الرقيق عام 1787، حيث كان لها الدور الكبير في الضغط على الحكومة البريطانية لتوقيف هذه التجارة، ومع ذلك لم تكن بريطانيا أول دولة أو الوحيدة التي سنت تشريعات لإلغاء تجارة الرقيق، فعلى سبيل المثال، أقرت الدنمارك قانوناً لإلغاء تجارة الرقيق عام 1792، على أن يُنفذ بعد فترة سماح مدتها عشر سنوات، وقد شهدت المستعمرات الدنماركية في الكاريبي مثل سانت توماس، وسانت جون، وسانت كروا انخفاضاً في عدد العبيد خلال القرن التاسع عشر، إذ كانت تعتمد على تدفق مستمر للعبيد من أفريقيا بسبب الاختلال بين الجنسين وارتفاع معدلات وفيات العبيد.¹²

وكان من نتيجة ذلك أن تقرر أنه إذا قَدِمَ أي عبد إلى إنجلترا من الخارج يصبح حراً تلقائياً، والثاني من هذه الانجازات كان في عام 1807م¹³، ففي هذا العام أصدر البرلمان الانجليزي قانوناً جاء فيه: يتوجب على المواطنين البريطانيين التخلي عن ممارسة التجارة في بني البشر لأنها تجارة غير مشروعة وتمس بكرامة الإنسانية، وثالث هذه الانجازات فقد حدث عام 1833م، ويتمثل في صدور قانون آخر ينص على إلغاء تجارة الرقيق في كل مكان من أراضي بريطانيا.¹⁴

واعتبرت محاربة تجارة الرقيق في إفريقيا الغربية من أهم الأحداث التي حصلت مع بداية القرن التاسع عشر، وهذا ليس بسبب مساهمة بريطانيا في هذه التجارة مقارنة ببقية البلدان الأخرى، ولكن بسبب أن بريطانيا كانت السبابة في الدعوة إلى إلغائها، فتوقفت بذلك عن تصدير الرقيق إلى العالم الجديد انطلاقاً من السواحل الغربية للقارة الإفريقية واعتبرتها تجارة غير شرعية تتنافى مع القوانين الدولية والقيم الإنسانية، وتبعتها الدمارك ابتداء من عام 1803م حيث اعتبرت هذه التجارة غير شرعية أيضاً، إلى جانب الولايات المتحدة، والسويد، وفي الأراضي المنخفضة كل هذه الدول كانت قد سنت قوانين مشابهة تحرم فيها تجارة العبيد أغلبها كانت بين سنوات (1808، 1813، 1814)، ولكن الحملة البريطانية كانت نشاطاً وانتشاراً.

2.1. دوافع إلغاء تجارة الرقيق:

اعتبرت العوامل التجارية في المقام الأول من كانت وراء إقدام بريطانيا على الحد من تجارة الرقيق، فلم تكن الجوانب الإنسانية أو الشعور بالذنب هو من حركها، حيث لم تكن بريطانيا تستطيع أن تباشر أي نشاط اقتصادي في غرب القارة الإفريقية؛ إلا بعد أن تضع حداً لهذه الحركة التي دامت لأزيد من ثلاث قرون كاملة.¹⁵

وكان الفائض الصناعي في أوروبا إحدى أهم الأسباب التي أدت إلى إلغاء تجارة الرقيق، حيث شهدت أوروبا ظهور الاختراعات خاصة فيما يتعلق بالآلات، أثرت بدورها في التقليل من الحاجة إلى اليد العاملة

في مجال الزراعة والصناعات والتنقيب؛ ممّا نتج عنه كساد في المنتجات التي يجب تسويقها في مناطق خارج أوروبا، فكانت إفريقيا هي السبيل الوحيد لحل مشكلة تكديس السلع.¹⁶

وبهدف التوغل نحو دواخل القارة الإفريقية وتتبع مجاري الأنهار والأودية، توجب على مجموعة الدول الأوروبية التي لها رغبة في التوسع الاستعماري، وخلق قواعد تجارية أن تتعاون فيما بينها، وعقد مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات مع رؤساء القبائل والعشائر الأفارقة، وإقناعهم بأن وجودهم في المنطقة هو لمحاربة تجارة الرقيق وتتبع من ممارستها؛ لكن في الواقع هو نوع السيطرة والتوغل نحو الداخل وفرض الحماية على المناطق الإستراتيجية.¹⁷

واعتبرت النهضة الصناعية في أوروبا وتطور المكننة التي حلت محل اليد العاملة، بالإضافة إلى استقلال مجموعة من الدول من قارة أمريكا على رأسها الولايات المتحدة وكندا، إحدى أهم العوامل التي كانت وراء تحرك الدول الأوروبية، خصوصا بريطانيا للحد من تجارة الرقيق، مستغلة الأفكار والحركات والجمعيات الإنسانية التي بدأت تدعو إلى ضرورة توقيف الإتجار في بني البشر الأفارقة، على تنفيذ مشاريعها الإستعمارية في القارة، معتمدة على اسطولها البحري الكبير الذي كان وراء انتشار هذه الأفكار.¹⁸

2. 3. المساعي الحثيثة لبريطانيا في إلغاء تجارة الرقيق:

بدأ النشاط الرسمي والمباشر لبريطانيا في قضية إلغاء تجارة الرقيق في غرب إفريقيا في غرب إفريقيا، وأسند الأمر إلى إحدى القادة العسكريين البحريين المتمثل في شخص السيد "كولير" (*Collier*) عام 1819 لتنفيذ ما صدر عن البرلمان البريطاني خاصة ما تعلق بالمعاهدات التي أبرمت مع كل من اسبانيا والبرتغال فيما يخص الحد من تجارة الرقيق، كما تم توقيع معاهدة مع ملك هولندا في الرابع من ماي عام 1848 تقضي بتخلي هذه الأخيرة عن نشاطها فيما يخص القبض على الرقيق وبيعه للتجار البرتغاليون والإسبان في غرب إفريقيا ليُنقل إلى العالم الجديد.

وفي إحدى المذكرات التي كتبها السير "توماس فويل بوكستن" جاء في مضمونها أنه بالقضاء على الاتجار في الرقيق الإفريقي ستكون الفرصة السانحة لخلق تنمية شاملة في القارة، واستغلال الموارد الموجودة بها أحسن استغلال وإشراك الأفارقة في بناء قارتهم، والسير بالشعوب الأفارقة نحو التقدم من خلال خلق فرص التعليم والتثقيف لشعوبها، ولتحقيق كل ذلك لا بد من فتح المجال أمام الدول الأوروبية للتوغل نحو الداخل والقضاء على من يمارس هذا النشاط، وإبرام اتفاقيات مع الزعماء المحليين خصوصاً المتواجدين في الساحل من أجل استغلال الأراضي الصالحة للزراعة، وإنشاء شركات تجارية بالتعاون مع الدول الأوروبية.

وفي نوفمبر عام 1843م بعث اللورد "بلمرستون" أمر صادر عن الملكة البريطانية إلى قادة البحرية البريطانية الناشطة في سراليون تمنع أي نشاط لتجارة الرقيق في غرب إفريقيا، كما يحث الأمر قادة السفن البرتغالية بالامتناع عن نقل الرقيق نحو العالم الجديد، وألح الأمر أيضاً على تشديد الرقابة على السفن التي لا تحمل أي وثائق تثبت هويتها أو ملكيتها، وإي سفينة ضبطت دون هوية تحال على المحكمة البريطانية التي تتكون نواب البحرية.¹⁹

ويفيد الأمر أيضاً أن أي سفينة من السفن البرتغالية ترسل إلى موانئها، أما العبيد الموجود على متنها فيتم إنزالهم في الموانئ البريطانية أو المستعمرات التابعة لها يقون تحت وصاية الحكام البريطانيين إلى حين إطلاق صراحهم.

ولتنفيذ القرار السابق عقدت بريطانيا في السابع عشر من فيفري 1844م معاهدة مع رؤساء القبائل في الكمرون تهدف إلى حثهم على منع بيع الرقيق والقبض عليه نهائياً خصوصاً في المناطق التابعة إلى مقاطعة "مبيا"، كما نصت المعاهدة على عدم قبول أي أوروبي للإقامة فيما بينهم يكون هدفه التجارة في الرقيق.

ومن أجل وضع حد لنشاط الزعماء المحليين في تجارة الرقيق صدرت عن الحكومة البريطانية في 12 جوان 1844 تعليمات أعطيت لرؤساء البعثات التي تتفاوض مع هؤلاء المحليين قضي بضرورة حصولهم على المعلومات الدقيقة عن نشاط هؤلاء وتحركاتهم والأماكن التي يتم تجميع العبيد فيها، والتجار الأوربيين الذين يتعاملون معهم، يكون كل ذلك في شكل تقرير مفصل يرفع إلى قادة القوات البحرية في غرب إفريقيا.²⁰

وفيما يتعلق بنشاط بريطانيا الجاد حول إلغاء الرقيق فقد بدأت عام 1806 مع اللورد جرانفيل حيث نجحت جهود هذا الأخير في استصدار قرار يقضي بإنهاء تجارة الرقيق من قبل البرلمان البريطاني عام 1807، وأعطيت الأوامر من أجل جعل ميناء فريتاون بسيراليون قاعدة بريطانية تراقب التجارة في البشر في كامل ربوع غرب إفريقيا والمحيط الأطلسي، ولا يقتصر الأمر على مراقبة السفن البريطانية فقط؛ بل كل السفن الأوروبية وسفن التجار البرازيليين.²¹

وفي عام 1833 تمكنت الجمعيات الإنسانية والحركات الداعية إلى إنهاء تجارة الرقيق من الضغط أكثر على الحكومة البريطانية لتصدر القرار النهائي للقضاء على هذا النشاط الذي دمر البنية البشرية لسكان القارة الإفريقية.²²

ومن أجل القضاء النهائي على تجارة الرقيق وتطبيق القرارات الصادرة عن البرلمان البريطاني خصوصا قرار 1807 وقرار 1833، أنشأت محكمة عامة لمحاكمة المتورطين في تجارة الرقيق مقرها فريتاون، وسخرت حوالي عشرون سفينة حربية مدعمة بقوة بحرية كبيرة مهامها تكمن في مراقبة نشاط السفن التجارية في غرب إفريقيا يكون ميناء فريتاون هو قاعدتها التي ترسوا بها.²³

وبهذه الإجراءات تمكنت بريطانيا من تحرير الآلاف من الرقيق من خلال احتجاز الأساطيل والسفن التي تنشط في نقل العبيد بغرب إفريقيا، لكن ذلك لا يعني أن بريطانيا استطاعت الحد من هذه التجارة، بل بقيت مستمرة خصوصا في السواحل الجنوبية والشرقية للقارة الإفريقية وبلاد الكونغو وأنغولا إلى ما بعد عام 1830، ومع ذلك التزمت بعض الدول مثل الدنمارك التي بدأت تتخلى عنها ابتداء من عام 1802،

لكن ذلك لا يعني التخلي التام؛ بل بقي بعض تجارها يمارسونها خاصة في منطقة لايفوس بنيجيريا حتى عام 1850م.²⁴

وتبعت الدنمارك مجموعة من الدول الأوروبية والأمريكية في توقيف تجارة العبيد مثل الولايات المتحدة التي أصدرت الأوامر بضرورة التخلي عنها بداية من عام 1804، والتزمت إسبانيا بالأوامر التي طرحتها بريطانيا بداية من عام 1813 على أن تتوقف عن ممارسة هذه التجارة، وتلتها فرنسا التي حذت حذو بريطانيا بإصدار قوانين ردعية تجاه هذه التجارة لتعزيز نفوذها في بلاد السنغال بداية من عام 1818، وطبقها البرتغال على تجارتها الخارجية بداية من 1819، وكما ذكرنا سابقا هذا لا يعني أن هذه الدول قد حذت بصفة رسمية من هذه التجارة؛ بل بقي كثير من تجارهم يمارسونها بعيدا عن أعين المراقبة البريطانية.²⁵

رخصت كل من إسبانيا والبرتغال للقوات البريطانية الناشطة في غرب إفريقيا بالسماح من أجل تفتيش سفنها التجارية بداية من عام 1817²⁶، وتبعتهم فرنسا في ذلك بدأ من عام 1831، وللضغط أكثر على قادة السفن الحربية البريطانية فرضت هذه الأخيرة ضريبة مالية تقدر بـ 100 جنيه عن كل قبطان سفينة وهو يحمل عبداً واحداً فقط، وهذا مبلغ كبير جدا، كل هذه الإجراءات اتخذت منها بريطانيا الذريعة التي تمكنها من فرض سيطرتها على منطقة الساحل الغربي للقارة الإفريقية والبداية التوغل نحو المناطق الداخلية مستفيدة أيضا من المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها مع الزعماء المحليين لفرض وجودها على عدة مناطق من الداخل الإفريقي ستتحول فيما بعد إلى شكل من أشكال الحماية، وتقييمًا لكل هذه الأعمال والذرائع شكل رئيس الوزراء عام 1871 السيد بلمرستون لجنة مهمتها تسجيل التقدم الذي حصلت عليه بريطانيا في غرب إفريقيا انطلاقا من القرارات التي أصدرتها والمعاهدات التي أبرمتها منذ عام 1807، وتدعيم ما يمكن دعمه من قوة عسكرية لتحقيق نتائج أكثر في المنطقة.²⁷

4. دور الإفريقيين في محاربة تجارة الرقيق: بذل العديد من الأفارقة جهودًا لمقاومة تجارة الرقيق بدأت منذ وقت مبكر، فعلى سبيل المثال كتب ملك مملكة الكونغو خطابا يحتج فيه على ملك البرتغال ألفونسو ويشكو إليه بأن تجارة الرقيق قد سببت أضرارا كثيرة لمملكته، وأدت إلى زعزعة البنية البشرية للمجتمع، وخلفت فوضى كبيرة من عدم الاستقرار نتيجة الخوف من القنص والمطاردة للسكان خاصة فئة الشباب منهم ، كما حاولت بريطانيا من جانب آخر أن تسميل الحكام والزعماء والملوك الأفارقة بتقديم مجموعة من الامتيازات والهدايا على أن يقفوا في وجه التجار المحليين ورؤساء المقاطعات وزعماء العشائر الذين كانوا متعاونين مع التجار الأوروبيين في مجال تجارة العبيد، تمكنت على إثرها بريطانيا من إبراهم ما يزيد عن 150 معاهدة واتفاقية مع الزعماء المحليين تهدف أغلبها إلى حثهم على التعاون معها والقضاء على هذه التجارة

وفي عام 1824 أرسل ملك الداھومي المعروف بـ: "أجاجا" جيشًا إلى مدينة "أداره" الهدف منه القضاء على التجار الممارسين لهذا النشاط، وأرسل خطابا للحكومة البريطانية يدعوه فيها إلى عدم التعامل مع تجارها ومنع نقل نساءها ورجالها خارج المدينة، وكانت الداھومي من أبرز الممالك السياسية في غرب إفريقيا التي حارت تجارة الرقيق مدة طويلة، وقام أيضا إمام فوتاتورو بنفس الفعل حيث أصدر قانوناً ينص على عدم أخذ أي رقيق من فوتاتورو للبيع في الخارج.²⁸

5. محاربة بريطانيا لتجارة العبيد في شرق إفريقيا رعاية لمصالحها في المنطقة: مع بداية النصف الثاني للقرن التاسع عشر رأت بريطانيا أنه من الضروري الوقوف في وجه تجارة الرقيق واتخاذ إجراءات حاسمة تجاه ذلك، والوقوف في وجه أي تطلعات أجنبية في المنطقة من شأنها أن تهدد المصالح البريطانية في الهند والخليج العربي؛ لذلك بدأت بشن حملاتها على تجارة الرقيق، حيث سعت إلى فرض الإلغاء بشكل كامل لاعتقادها بأن التحريم الجزئي يضعف من قوة الرقابة على السفن في المحيط الهندي.

حاولت بريطانيا أن تظهر نشاطا لكي تثبت كثرة المخالفات التي يرتكبها التجار العرب فقامت بتفتيش نحو 400 مركب تابع للتجار العرب عام 1871، وقد واجهوا صعوبات جمة في ذلك بسبب رواج التجارة

الشرعية وغير الشرعية عبر الساحل الشرقي، وبسبب مقاومة السيد برغش سلطان زنجبار للنشاط البريطاني في المنطقة.²⁹

وبعد الشكاوي المتعددة التي رفعت إلى الحكومة البريطانية من طرف قادة الأسطول البريطاني بصعوبة المهمة، تدخلت الحكومة البريطانية مرة أخرى وطوقت المنطقة وحاصرة كل الأنشطة التجارية، ووصل الأمر إلى إيقاف السفن العمانية وتفتيشها وإطلاق سراح الرقيق المتواجدين على متنها، وفرض غرامات مالية على أصحابها، وتدمير المئات من السفن العربية والقضاء على القوة البحرية المحلية الأخرى، وإبعادها عن دائرة المنافسة مع الأسطول البريطاني من أجل التفوق ثم مصادرتها للكثير من السفن وحرقتها دون أي سبب أو جرم من طاقمها، وقامت أيضا بعمليات إغراق منظمة للسفن التجارية العمانية في عرض البحر لمجرد الاشتباه فيها دون أخذها لأي ميناء قريب حسب ما تنص عليه المعاهدات، أما طاقمها فقد كانت تعود بهم إلى زنجبار من أجل محاكمتهم.

أدى هذا التشديد البريطاني في الإجراءات إلى إلحاق أضرار فادحة بالاقتصاد العربي الإفريقي، ووجهت ضربة قوية لمجمل الحركة التجارية في عمان بوجه خاص بسبب تدمير الكثير من سفنها التجارية بحجة أنها تحمل الرقيق أو أن عمالها أفارقة.³⁰

ومن أجل القضاء على تجارة الرقيق بصفة نهائية وتوسيع نشاط البريطانيين في المنطقة والاستحواذ على تجارة الساحل لجأت إلى عقد معاهدة مع سلطان زنجبار السيد برغش³¹ عام 1873 إدراكا منها بأهمية الساحل الإفريقي لذلك أخذت تعمل على تقوية نفوذها هناك خشية وصول أي دولة من الدول الأوروبية ومنافستها في المنطقة، لذلك اتخذت من محاربة تجارة الرقيق ذريعة للتدخل في شؤون حكم السيد برغش والسيطرة على مناطق النفوذ هناك، من خلال غلق جميع محطات شحن العبيد التي كان يسيطر عليها السيد برغش وتحويلها إلى قواعد عسكرية بريطانية.³²

أما بخصوص النتائج التي ترتبت عن معاهدة 1873 مع السيد برغش سلطان زنجبار، فقد وجد هذا الأخير نفسه محاصرًا من قبل القوات البريطانية التي سيطرت على ميناء زنجار لأزيد من عشرة سنوات تمارس رقابة صارمة على كل صادرات وواردات السلطنة؛ ممّا يعني التدخل المباشر في تجارتها، وبذلك أخذت تجارة الرقيق تحتفي تدريجيا في شرق إفريقيا حيث لم يكن يسجل الأسطول البريطاني إلا حالة أو حالتين في السنة يتم فيها القبض على السفن محملة بالرقيق.³³

وعلى العموم يمكن إجمال النتائج التي ظفرت بها بريطانيا من وراء معاهدة عام 1873 ضد تجارة الرقيق فيما يلي:

1- أثرت الاتفاقية تأثيرا كبيرا على السيد برغش داخل سلطنته وخلقت نوع من الفوضى الداخلية، مما جعل بريطانيا تتحكم في كل دواليب الحكم بالسلطنة، ومن جهة أخرى اعتبرت المعاهدة إعلانا رسميا ضد تجارة الرقيق بشرق إفريقيا عموما.

2- تراجع الاقتصاد العماني بشكل كبير كون أغلب مداخيل الدولة كانت تجي من تجارة الرقيق، كما أثرت سياسة التفتيش والمضايقة البريطانية للسفن العمانية على النشاط التجاري بشكل عام؛ مما انعكس سلبا على كل من مسقط وزنجبار.

3- المعاهدة مكنت بريطانيا بشكل عام من التحكم في جل المنافذ والمحطات البحرية في الساحل الشرقي للقارة والأقاليم التابعة لزنجبار، وجعلت منها القوة البحرية الأولى في المنطقة، استخدمت تلك القوة في مصادرة البضائع والسلع العمانية التي تمر عبر السفن البحرية بحجة أنها تنشط في تجارة العبيد.³⁴

4- بمقتضى المعاهدة ومحاصرة زنجبار وتراجع نفوذ العمانيين، تمكنت بريطانيا أيضا من توجيه أنظار الدول الأوروبية إلى مناطق أخرى وانفرادها بالمنطقة من خلال انشاء محطات وقواعد عسكرية ودوريات مستمرة لقواتها، سمحت لها فيما بعد بالتوغل نحو المناطق الداخلية بمفردها، ودام الأمر حتى عام 1882 حينما وصل الألمان، وبدأوا يهتمون بالمنطقة.

5- فتحت المعاهدة الطريق أمام بريطانيا لإنشاء جمعيات تنصيرية بدعم من حكومة لندن في شرق إفريقيا خصوصا في عدن وهرر، وزنجبار، كان الرقيق المحررين هم تلاميذها الأوائل.³⁵

6. إلغاء تجارة الرقيق تمهيد لاستعمار القارة الإفريقية:

بعد أن تمكن البريطانيون ومن تبعهم ممن تخلى عن تجارة الرقيق، وضع منظري الاستعمار الأوربي وعلى رأسهم 'ويلبرفورس' ثلاث خطوات رئيسية تحل محل تجارة الرقيق في إفريقيا هي: المسيحية والتجارة والاستعمار، فكان من الواجب في نظرهم أن تتجه كل الجهود إلى تعليم سكان غرب إفريقيا العقيدة المسيحية وتحويلهم إليها حتى تزدهر التجارة المشروعة في السلع، كما كان عليهم تأسيس مجتمعات بشرية رائدة في غرب إفريقيا كي تظهر للناس الطرق الجيدة في الزراعة والصناعة والحكم؛ مما يكون له أثره في تشجيع التجارة الشرعية وتنميتها.

ولتحقيق ذلك أسس البريطانيون عديد الجمعيات التبشيرية في نهاية القرن الثامن عشر أبرزها جمعية البابتست التبشيرية عام 1792، وجمعية لندن التبشيرية 1798، وجمعية الكنيسة التبشيرية 1799، وجمعية الكتاب المقدس البريطانية والأجنبية 1803، وقد اخذ هؤلاء على عاتقهم انشاء مستعمرة في سيراليون، عن طريق شركة تسمى شركة تجار سيراليون، لأن هذه الأخيرة في ذلك الوقت لم تكن تصلح لتنمية التجارة المشروعة بالنسبة بقية غرب إفريقيا، وابتداء من عام 1808 أصبحت سيراليون أول مستعمرة للتاج البريطاني بغرب إفريقيا، وتبعتها فيما بعد ليبيريا التي أصبحت أيضا مستعمرة غير مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية جعلتها موطنًا للرقيق المحررين منها ابتداء من عام 1816.³⁶

كما ساندت هذه الجمعيات التبشيرية الجمعية الإفريقية التي كانت تضم العلماء البريطانيين والتي تأسست عام 1788م، وركزت اهتماماتها في مجال تنشيط الكشف عن الأجزاء الداخلية من إفريقيا على وجه الخصوص، ونتج عن ذلك تنافس كبير بين الأوربيين في مجال كشف إفريقيا وجغرافيتها.³⁷

7. الآثار التي ترتبت على عملية إلغاء تجارة الرقيق تجاه إفريقيا:

إن الآثار التي ترتبت على إلغاء تجارة الرقيق في القارة الإفريقية من طرف الدول الأوروبية هو أن هذه العملية فتحت الطريق أمامهم للسيطرة على خيرات وثروات القارة الإفريقية، والتحكم في شعوبها، وحتى تتحقق كل تلك المشاريع اتخذوا من محاربة الإتجار في البشر ذريعة لذلك، وجاءت الاعترافات الإنسانية في مقدمة تلك الدرائع لبسط النفوذ وتعويض ما ضاع منهم في العالم الجديد على إثر استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776 وباقي البلدان الأخرى فيما بعد.³⁸

وتمكنّت بريطانيا على إثر محاربة تجارة الرقيق من تحقيق أهداف جمّة في سواحل القارة الإفريقية، كان في مقدمتها تكوين قوة بحرية مكنتها من طرد عديد القوى الأوروبية التي لم تكن ترى في السيطرة الإستعمارية المباشرة مشاريع لما بعد مرحلة تجارة الرقيق على غرار هولندا، الدنمارك، اسبانيا، السويد، التجار البرازيليين، كما حققت هذه العملية لبريطانيا التحكم في التجارة البحرية في أغلب السواحل الإفريقية وصولاً إلى البلاد الآسيوية، ساعدتها في ذلك الاحتكارات الكبرى للصناعة وعدم وجود من ينافسها على ذلك خاصة في شرق إفريقيا.

وبالقضاء التدريجي على تجارة الرقيق في مطلع السبعينيات من القرن التاسع عشر كانت كل من بريطانيا وفرنسا قد أسسوا عدة قواعد عسكرية في غرب القارة الإفريقية، ستتحوّل تلك القواعد إلى مستعمرات، وهو ما حصل مع بريطانيا التي تمكنت من تكوين أربع مستعمرات في غرب إفريقيا، وناستها فرنسا على ذلك وجعلت من قواعدها في السنغال نقطة توسع وتكوين مستعمراتها هناك، لتنتقل العدة إلى جميع القوى الاستعمارية الأوروبية من أجل السيطرة على مناطق النفوذ التي بحوزتهم سيطرة مباشرة، وبدأت بذلك مرحلة جديدة من مراحل التنافس الاستعماري على القارة وتقاسم ممتلكاتها، ومع اشتداد هذا الصراع لجأت تلك الدول إلى تسوية خلافاتهم عن طريق المؤتمرات والاتفاقيات لتجنب الصدام المباشر فيما بينهم، فجاء مؤتمر برلين الثاني لعام 1884-1885 لتسوية جزء من ذلك الصراع ويستكمل مؤتمر بروكسل

1890 الأمر نفسه، ثم توجه إلى عقد الاتفاقيات الثنائية لحسم التقسيم الداخلي للقارة مع مطلع القرن العشرين.³⁹

7. 1. مؤتمر برلين (1884 - 1885): بعد النصف الثاني للقرن التاسع عشر اتضحت نوايا كل الدول الاستعمارية الأوروبية تجاه القارة الإفريقية فيما تعلق بقضية الاستعمار المباشر لها، وبقيت كل دولة متخوفة من تحمل تكاليف الاستعمار المباشر، وردود فعل الأفارقة على ذلك، لكن بدخول أطراف جديدة ميدان المنافسة على غرار ألمانيا وبلجيكا، زاد ذلك من حماس أغلب البلدان الأوروبية التي لها نية في احتلال إفريقيا في مواصلة جهودها للظفر بأكبر نصيب في القارة، لذلك عمل مسؤولو الدول الاستعمارية وعلى رأسهم ألمانيا بقيادة بسمارك إلى ضرورة دعوة الدول الأوروبية إلى الاجتماع في برلين ومناقشة قضية تجارة الرقيق في إفريقيا وكذا قضية الملاحة في حوض الكونغو، وهو يدرك تمام الإدراك أن تجارة الرقيق في هذه الفترة لم يعد لها وجود مثلما كانت عليه في السابق، وبالتالي كانت محاربة تجارة الرقيق ذريعة فقط لاستعمار القارة الإفريقية.⁴⁰

وعند عقد المؤتمر في برلين في الفترة ما بين 25 نوفمبر 1884، و15 فيفري 1885، بحضور ممثل عن 14 بلد من أوروبا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية لم يتطرقوا في جلساتهم إلى قضية تجارة الرقيق؛ بل خصصت الجلسات إلى كيفية وضع الأسس والقواعد التي تمكنهم من احتلال القارة الإفريقية احتلالاً كلياً، وبالفعل صدر عن المؤتمر قرار يقضي بالاحتلال الفعلي لكل مناطق إفريقيا.⁴¹

7. 2. مؤتمر بروكسل 1890م: احتضنت العاصمة البلجيكية بروكسل أشغال هذا المؤتمر عام 1890

لمناقشة قضية ما تبقى من تجارة الرقيق وفتح الطريق أمام القوى الأوروبية لبسط سيادتها الكاملة على دواخل القارة، وأثناء المناقشات خرج المؤتمر بعدد القرارات التي تهدف إلى القضاء على تجارة الرقيق وتمكين الدول التي تشرف على هذه العملية من السيطرة المباشرة على تلك المناطق وتشديد الرقابة عليه، وجاء في المادة الأولى من ميثاق المؤتمر أن يتم القضاء النهائي على تجارة الرقيق عبر عدة سبل منها:

1- مواصلة تقديم الخدمات الإدارية والعسكرية في جل المناطق خضعت لحماية وسيادة أي دولة أوروبية، ومعنى ذلك هو محاولة استمالة الإفريقيين وإغرائهم بداعي محاربة الرقيق وبسط نفوذها على أكبر مساحة في عمق القارة.⁴²

2- تتخذ كل الإجراءات اللازمة في المناطق الداخلية التي تضبط وهي ما تزال تمارس تجارة الرقيق، من خلال إقامة قواعد عسكرية تراقب وتمنع هذا النشاط بشكل كامل، وهذا معناه استبدال القوى المحلية بقوة أوروبية تتدخل في شؤونهم وحياتهم اليومية.⁴³

3- الاهتمام بالمشاريع الاقتصادية المربحة كاستخراج الثروات وإقامة المزارع للمنتجات الاستوائية وشق طرق السكك الحديدية لتسهيل نقل البضائع، وتسخير الأفارقة في خدمتها بأسعار زهيدة.⁴⁴

4- تطوير الاسطول البحري والموانئ والمرافئ التي ترسو بها، وحمائته من خلال تكوين قوى بحرية متدربة على ذلك، ولا يقتصر الأمر على المناطق الساحلية فقط؛ بل حتى البحيرات والأنهار الداخلية يمكن استغلالها أيضا لزيادة أسس الاستغلال الاقتصادي أكثر.

5- تطوير شبكة الاتصالات من خلال وضع الخطوط التلغرافية لضمان التواصل والتنسيق بين مختلف المناطق التي تمت السيطرة عليه.

6- خلق جهاز أمني داخلي مهمته مراقبة تحركات الأفارقة بين المناطق الداخلية والساحلية، وضمان سلامة المستوطنين والشركات الاقتصادية وطرق المواصلات، والمقرات الإدارية.⁴⁵

8. خاتمة:

على الرغم من الآثار التي تترتب على تجارة الرقيق من سوء معاملة وعمل قسري، واستنزاف القوة البشرية للقارة، وتخطيم للممالك الإفريقية ؛ إلا أنّ فترة الإلغاء كانت أكثر تأثيراً على شعوب القارة بأكملها، نظراً لما حملته من انعكاسات خطيرة على واقع القارة السياسي والاجتماعي والسياسي فيما بعد، وخلص البحث إلى التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات نوجزها في ما يلي:

- كانت هذه فترة إلغاء تجارة العبيد تمهيداً لمرحلة أخطر وأصعب مقارنة بفترة تجارة الرقيق، وهذا لتحول نظرة هؤلاء الأوروبيون إلى نظرة استغلال واستعمار للقارة الإفريقية.

- جعل الأوروبيون من محاربة تجارة الرقيق ذريعة للتوغل في إفريقيا والسيطرة عليها، بدأت بالكشف الداخلي للقارة، وتأسيس الجمعيات التبشيرية، والشركات التجارية.

- أصدرت القوى الإستعمارية الأوروبية مجموعة من القوانين التي تحرم الاتجار في الرقيق بالرغم من ممارساتهم اللاإنسانية تجاه الأفارقة أثناء التجارة عبر الأطلسي، وهي القوانين التي أتاحت لهم استعمار القارة الإفريقية استعماراً مباشراً.

- لا يمكن اعتبار أنّ الدول الأوروبية قد حرّز في نفسها أنها انتهكت جرمًا في حق الإنسانية وأخذها الفضول خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى محاربة تجارة الرقيق، أو الادعاء بفعل الخير والإنسانية، وإنما كان ذلك تعبيدا للطريق نحو السيطرة على خيرات القارة بعد ان سيطروا على شعوبها لأزيد من ثلاث قرون.

- جاء كل من مؤتمر برلين (1884-1885) ومؤتمر بروكسل 1890م، ليضع الحد النهائي لتجارة الرقيق في اعتقاد الأوروبيين، لكن في الواقع المؤتمرين أعطوا الضوء الأخضر لمباشرة احتلال القارة احتلالاً مباشراً، وهو ما حصل فعلاً، حيث خضعت القارة الإفريقية وبصفة كاملة للسيطرة الاستعمارية.

9. الهوامش:

¹ فيج جي دي، تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة وتقديم السيد يوسف نصر، ط1، دار المعارف، 1982، ص 223، 224.

² لقد أسهمت تجارة الرقيق في تحقيق الرخاء البريطاني بصورة فعالة، فكان ميناء ليفربول، وبريستول يثريان على حساب تجارة رقيق إفريقيا، وكانت مصانع لانكستر تغزل القطن الوارد من المزارع الأمريكية، كان الطباق والسكر يستوردان من جزر الهند الغربية البريطانية، وكان هذا الانتاج ثمرة العمل الذي يؤديه العبيد، أنظر/ المصدر نفسه، ص 167.

³ المصدر نفسه، ص 225

⁴ هي حركة اجتماعية وسياسية يعود الفضل إلى جورج فوكس في تأسيسها، بالإضافة إلى الاحتجاج الديني، بدأت كحركة في شمال غرب إنجلترا عام 1652، وواصلت عملها في الشمال والجنوب وفي إنجلترا أعلنوا عن رسالتهم في الكنائس، وتجمع الناس حولهم للدخول في نقاشات دينية، وذلك بسبب الاختلافات السياسية والدينية التي بينهم وبين الكنيسة الإنجليزية، أنظر/

- OXFORD , **The Quakers , A Very Short Introduction** , Oxford Hugh Barbour , The Early Quaker University Press , United Kingdom, 2008 , p p 1- 2.

⁵ رياض زاهر، استعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 78.

⁶ جرانفيل شارب (1735 - 1813) أحد الآباء المؤسسين لمستعمرة سيراليون، حيث كان أحد النشطاء الذين طالبوا

بالغاء تجارة الرقيق، وأسس شركة سيراليون التي كان لها دور في إدارة المستعمرة، أنظر/

Edith F. Hurwits : **politics and public conscience, Emancipation of slaves and the movement to abolish slavery in Britain**, Aldine Letchworth, London, 1974, p41 .

⁷ كلاركسون، من عائلة ثرية، فهو ابن قسٍ في كنيسة إنجلترا ومدير مدرسة ويسبيتش المرموقة، والتحق بجامعة كامبريدج

قبل أن يُكرّس حياته لإلغاء الرق. منحه تعيين نيوتن قسيسًا في كنيسة إنجلترا منصبًا ذا سلطة مع دخل مضمون، وتوقعًا

منه أن ينخرط في الشؤون الجارية وينشر الدعوة بين الآخرين أنظر/

- John Meadowcroft , **Altruism and self-interest in constitutional reform: the case of the British abolition of slavery and the slave trade**, PUBLIC CHOICE, 1-19. <https://doi.org/10.1007/s11127-024-01206-9>, 2024, p 9.

⁸ فيصل مُجد موسى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997، ص 81.

⁹ لؤي جمعة فاضل، علاء صالح حسين، إلغاء تجارة الرقيق في مناقشات البرلمان البريطاني، (المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية)، ع 16، فيفري 2025، ص 759.

¹⁰ كليفور لونغلي، الشعب المخترع الأسطورة التي شكلت إنجلترا وأمريكا، ترجمة قاسم عبده قاسم، ج 2، ط 1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، دت، ص 75.

¹¹ Johnson U.J. **Asiegbu : Slavery And the politics of liberation 1787 -1861 A Study of liberated African emigration and British anti- slavery policy** , Africana pub .CORP , 1968 , p 3

¹² Igor Martins : **An Act for the Abolition of the Slave Trade: The effects of an import ban on Cape Colony slaveholders** , African Economic History Network Working Paper Series; No. 43, lund University, 2019, pp 5, 6.

¹³ Jason M. Kelly : **Anti-slavery movement, Britain**, The International Encyclopedia of Revolution and Protest. Ness, Immanuel (ed). Blackwell Publishing, 2009, p05.

¹⁴ المصدر نفسه، ص 79، 80.

¹⁵ عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الإسكندرية، 1998، ص 30.

¹⁶ A. A Boahen with F.A Ajayi and M. Tidy, **Topic in West African History**, Pearson Education Limited, Harlow, 1965, p. 111.

¹⁷ عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، المرجع السابق، ص 30

¹⁸ المصدر نفسه، ص 31.

¹⁹ س. داجيه، إلغاء تجارة الرقيق، (موسوعة تاريخ إفريقيا العام)، المجلد السادس، اليونيسكو، المكلس، لبنان، 1996، ص 96، 97.

²⁰ عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، المرجع السابق، ص 25

²¹ فيج جي دي، المرجع السابق، ص 227

²² John Meadowcroft : op. cit, p 01.

²³ فيصل مُجد موسى، المرجع السابق، ص 82.

²⁴ Sally Dray : **Britain and the Transatlantic Slave Trade**, library Briefing, 2019, p03

²⁵ Suh Hillary Sama : **The Aftermath Impacts on the Abolition of Slavery and Slave Trade on the Social and Political Issues in the British Sphere of Influence in**

Cameroon 1807-2011, International Journal of Advanced Engineering Research and Science (IJAERS), Vol-7, Issue-3, Mar- 2020, p 381.

²⁶ Ibidem

²⁷ Igor Martins : op. cit, p 2

²⁸ فيج جي دي، المرجع السابق، ص 227، 215.

²⁹ وليد كامل إبراهيم المعموري، معاهدة سنة 1873 لإلغاء تجارة الرقيق في زنجبار، (مجلة البحث العلمي في الآداب)، ج8، ع 19، جامعة عين شمس، مصر، 2018، ص 04.

³⁰ نفسه.

³¹ هو السيد برغش بن سعيد بن سلطان بن احمد بن سعيد البوسعيدي ولد عام 1837م، وهو الابن السابع للسيد سعيد، والسلطان الثاني لزنجبار بعد أخيه ماجد الذي حكم من 1865 إلى 1870، تولى مقاليد الحكم في 10 أكتوبر 1870 حتى وفاته عام 1888 على متن باخرته عن عمر ناهز 51 سنة، ودفن بالمقبرة الملكية إلى جانب والده وأخيه خالد وماجد، أنظر/ المغيري سعيد بن علي، جبهة الأخبار في تاريخ زنجبار، تح: محمد علي الصليبي ط4، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 2001، ص، ص 328، 333.

³² رياض زاهر، المرجع السابق، ص 89.

³³ وليد كامل إبراهيم المعموري، المرجع السابق، ص 11.

³⁴ رياض زاهر، المرجع السابق، ص 90.

³⁵ وليد كامل إبراهيم المعموري، المرجع السابق، ص 12.

³⁶ عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، المرجع السابق، ص 32، 33.

³⁷ فيج جي دي، المرجع السابق، 233، 234.

³⁸ عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، المرجع السابق، ص 38.

³⁹ المصدر نفسه، ص 39.

⁴⁰ Jean-Jacques Alcandre : **La Conférence de Berlin 15 novembre 1884 – 26 février 1885**, Allemagne d'aujourd'hui, Vol 3, N 217, Association pour la connaissance de l'Allemagne d'aujourd'hui, 2016, p 90, 91.

⁴¹ Ibid : p 91

⁴² G. FR. De Martens : **Nouveau Recuell General de Traités et Autres Actes Relatifs Aux Rapports de droit international**, 2 Série, Tom 6, Goettingue, Librairie Dieterich, 1891, p 05.

⁴³ Ibid : p06.

⁴⁴ James G. Blaine : **GENERAL ACT—SLAVE TRADE** : Brussels, 2 July, 1890 , p 890, 891.

⁴⁵ FR. De Martens : op . cit, p 11, 12.